دور الانتفاضة الفلسطينية في الثورة العربية

أحمد يونس عبد الحافظ*

ملخص

يذهب هذا التحليل إلى اعتبار أن الانتفاضة الفلسطينية هي سبب رئيس من أسباب قيام واندلاع الثورات العربية مؤخرا، لكنه في نفس الوقت يحاول النظر في حفريات ومقومات الوعي الثورى لجيل الطلاب المعاصر في مصر وغيرها، بيد أنه يضع أولوية للقضية والانتفاضة الفلسطينية في تكوين الحالة الثورية العربية، ليس باعتبارها «السبب الرئيس»، ولكن باعتبارها أحد الأسباب الرئيسة. ومن الأسباب الأخرى ما قد يعود جذوره أو بذوره إلى الحملة الفرنسية على مصر والشرق العربي وما حملته من تضمينات لها علاقة بظهور التناقضات الكامنة مع الغرب الأوروبي في صورته الامبريالية الحديثة أو التنظيمات العثمانية وما حملته من علاقات وإجراءات حداثية تفكيكية كافية لإنتاج- أو ربما إعادة إنتاج- التناقض والصراع مع الغرب مصدر هذه التنظيمات وراعيها وأهم عوامل إملائها في تلك المرحلة التاريخية.

ينطلق هذا التحليل من تصور بأن تلك الموجة الثورية التي شرعت تطيح بالأنظمة العربية، ربما تعتبر في أحد جوانبها رد فعل متأخرًا على الحملة الفرنسية أو الغزو الأوروبي على عمومه والتنظيمات العثمانية بما استتبعته من «تغريب بنية مؤسسات الحكم»، وما أسفر عنه القرن الماضي من مظالم وإهانات وهزائم لحقت بالأمة على يد الامبريالية، مع الأخذ بالاعتبار تمامًا الطبيعة المركبة والعميقة متعددة الأبعاد لهذا الموضوع، بما يجعل هذا التحليل يقتفي نمط ما يعرف في العلوم الاجتماعية كحالة بحثية «نموذجية»، حول آثار ومسارات ومآلات بعدٍ واحد فقط من عدة أبعاد مركبة تشكل ظاهرة اجتماعية سياسية ثقافية تاريخية.

منذ أن تفجرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في نهاية التسعينيات، بدأ الوعي العربي تزداد لديه الفجوة بين مصالحه أو مواقفه ومصالح حكوماته أو مواقفها، وأن ماتنتهجه الحكومات ليس بالضرورة هو ما

* باحث
facebook.com/ahmed.younis.abdelhafez

تريده الشعوب حقيقة، بل وليس ما يصب في مصالحها أساسا. فالحسابات السياسية ليست معقدة بسبب الموازنة بين المصالح العامة والعلاقات، وإنما بسبب تأثير وأولوية المصالح الشخصية للحكام وأسرهم من جهة والعلاقات الدولية من جهة أخرى. وقد تصادف هذا مع تطور تقنيات ومحطات التلفزة الفضائية العالمية المنقولة فضائيا والعابرة للأجواء والحدود والكيانات عبر الأقمار الاصطناعية، أي تلاشت فكرة القناة المحلية التي يتلقى منها المواطن وعيه. ومن ثم لم يعد للحكومات القدرة على التحكم في المادة الإعلامية والثقافية التي تعرض على المواطن. وبالتالي أصبح المواطن يدرك أبعاد القضايا ويعي القرارات التي تتخذها الحكومات بخلاف تلك التي تريد الحكومة له أن يعرفها، والتي تبقي الحكومة ورموزها في موضع تقدير معين من وعي المواطن، بحيث أن كل مشكلة يلقي المواطن بمسؤوليتها على عاتقه، ويجلد من أجلها نفسه ومن حوله. أما الحكومة ورموزها، فهم هؤلاء الذين لا ينامون والذين تعرضهم القنوات المحلية كل يوم في صورة الأبطال الذين يفتتحون المشروعات، ويقابلون زعماء العالم ممثلين لمصالح الوطن والمواطن.

كل هذا تغير بالنسبة لجيل كان أول ما رآه هو تلك المحطات الفضائية العالمية التي تعرض زوايا وأبعاد أخرى، حتى وإن لم تكن معادية في ظاهرها لما تريده الحكومات المحلية، لكنها على الأقل تقدم صورا «أخرى». فهو لم ينشأ على مشاهدة نشرة الأخبار المحلية، بل ربما لم يرها إلا عندما كان صغيرا يشاهد الكبار وهم يشاهدونها، ولا ينتابه إلا الملل لأنه لا يفهم منها شيئا. أما الذين كان تغيير الوعي صعبا عليهم فعلًا فهم هؤلاء الذين تشكل وعيهم طبقًا لما تريده تلك الصور والمشاهد الإخبارية كما تعرضها وسائط الإعلام الحكومية، واستقر وعيه كما تريده الحكومة.

الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج تنتفض فتتظاهر وتجوب الشوارع تسجيلًا لاعتراضها على ما يجرى من أحداث، بينما الحكومات العربية غير مكترثة بما يحدث.

كان ذلك في الفترة التي كانت تذيع فيها محطات التلفزة الفضائية صور المواطن الفلسطيني وهو يطرد من داره عنوة، وصور الطفل محمد الدرة وهو يُقتل في حضن أبيه، والشعوب العربية من المحيط إلى الخليج تنتفض فتتظاهر وتجوب الشوارع تسجيلًا لاعتراضها على ما يجرى من أحداث، بينما الحكومات العربية غير مكترثة بما يحدث وكان أكثر ما يتم تسجيله مشاركة منها هو عبارات الإدانة، وذلك في تصوري كان جرس التنبيه الأول لجيل أطفال عقد التسعينات وقتها، حيث بدا أن ثمة شيء غير سليم. فتلك الحكومات التي يطلبون منا الولاء لها والتسبيح بحمدها ومجدها والتغني بأسماء رموزها، وصور تلك الرموز المعلقة فوق مكاتب مدراء مدارسنا هي التي تتقاعد

عن مناصرة ذلك الشعب الفلسطيني الذي يقال لنا أنهم أخوتنا أو أن العرب إخوة على العموم! مفارقة غريبة وتناقض غريب يدفعان للتساؤل بشأن ما يتم تغذيتنا به من معلومات، ونحن تلاميذ صغار، فإذا كان رموز الحكومات يعملون من أجلنا، ونحن جزء لا يتجزأ من شعب عربي، فكيف تتقاعد هذه الحكومات عن مناصرة الشعب العربي، فإما أن الشعب العربي ليس كلا واحدا لا يتجزأ كما قيل لنا، وإما أن هذه الحكومات لا تعمل لما فيه مصالحنا كما قيل لنا.

تشكيل الوعي

الحقيقة أنه لا يمكن تسجيل عملية تراكم طبقات الوعي بدقة في سطور القليلة، إذ أنها تتم ببطء شديد من خلال تتابع الأحداث وبصفة شديدة التركيب. فالأحداث لا تقع بصفة متوازية فقط ولا متوالية فقط بل بصفة متوازية ومتوالية في نفس الوقت، بل والعلاقات بين تلك الأحداث التي تشكل طبقات الوعي تأخذ أشكالا غير موصوفة هندسيًا لما تتسم به من تعقيد بالغ، فمن الانتفاضة الفلسطينية التي أدان فيها وعينا أو حتى لاوعينا تلك الحكومات، وظن أن سلبياتها كانت فقط في تقاعدها أو سكوتها، إلى الاحتلال الأمريكي للعراق الذي تواطأت فيه معظم الحكومات العربية ابتداء من الحكومة المصرية التي فتحت قناة السويس لمرور البوارج الأمريكية إلى العراق مرورًا بالحكومات الخليجية التي سمحت للقواعد الأمريكية بالانطلاق من أرضها، أي أن السلبية لم تعد لمجرد السكوت فقط، بل أصبحت مشاركة في الجريمة.

لم يكن هناك أى منطق من وراء تلك الجرائم التي ارتكبت في العراق. لقد كانت الحجة واهية لدرجة أنها لم تكن قادرة على إقناعنا نحن النشء الصغير

وإذا كان الإعلام العالمي استطاع إقناع هذا الجيل الناشئ المنتقل وقتها من الطفولة إلى الشباب، بأن هناك منطق كامن من وراء جرائم الحرب البشعة التي ارتكبها الجيش الأمريكي ضد المدنيين الأفغان، فلم يكن هناك أى منطق من وراء تلك الجرائم التي ارتكبت في العراق. لقد كانت الحجة واهية لدرجة أنها لم تكن قادرة على إقناعنا نحن النشء الصغير، ومع ذلك شاركت الحكومات العربية في الجريمة التي كانت بداية تكوين وعي جديد بالفعل بشأن ولاء تلك الحكومات وبشأن منطق العلاقات الدولية. لم تكن المسألة لتتبلور بذلك الوضوح في وعي ذلك الجيل الذي لم تكن السياسة لتشغله، لولا تلك الأحداث القاسية التي عايشها.

كان القمع قاسيًا في الدول العربية كافة حتى لا يتمظهر ذلك الوعي في الواقع ويتحول إلى أحداث حقيقية مناهضة لتلك الحكومات، فلم يكن مسموحا التصريح في العلن- إلا بما سوف يبدأ وينتهي بالكلام- عن تلك المواقف المناهضة للحكومات. في المقابل، كانت المنظمات الغربية تقوم بنشر تقارير التنمية التي تدين تلك

الحكومات، وكان الإعلام الفضائي بالإضافة إلى وسائط الإنترنت الذي بدأ في الانتشار وليس عليه رقابة، كان يذيع تلك التقارير لأهداف نعلم بعضها ولا نعلم معظمها. وهنا يبلغ الاحتقان ذروته ويتحول إلى ردود أفعال في بداياتها. لكن الحقيقة أن المعارضة لم تكن موجهة في الأساس ضد الحكومات بسبب تقارير التنمية تلك، فأنا أتصور أن تقارير التنمية وغيرها مما يدين أداء الحكومات لم يكن إلا مجرد أداة تمويه لإزاغة الأبصار عن السبب الرئيس الذي رفض الوعي الشعبي من أجله تلك الحكومات، وهو وقوفها مكتوفة الأيدي أمام المصالح الغربية وبخاصة الأمريكية، والتي تتعارض في معظمها مع مصالح الشعوب التي تمثلها تلك الحكومات.

الشعوب العربية ذات تطلعات واحدة، والمفارقة أن الحكومات ذات تطلعات واحدة أيضاً! فالحكومات أو رموز الحكومات تتطلع إلى الإبقاء على مناصبها قدر المستطاع، وهم يتعاونون معًا من أجل هذا.

وحينما كان يتعلق الأمر بجامعة الدول العربية، كأحد الموضوعات التي ينعكس عليها ما نقصّه من أحداث، لا يكون هذا مختلفا، إلا أن الأمر أكثر تركيباً، فجامعة الدول العربية كانت الجهة التي ينظر لها المواطن «التقليدي» باعتبارها الجهة التي سيأتى على أيديها النصر، وأنها الجهة المحايدة التي ستأتى بالحق، لكن بفطرة سليمة ومرة بعد أخرى، كان النشء يكتشف أن لا فائدة ولا أمل يرجى من وراء جامعة الدول العربية. فإذا كان أعضاء جامعة الدول العربية «الفعليون» هم الحكومات وليست الشعوب، وتلك الحكومات هي التي تتصف بالعمالة لجهات تتعارض مصالحها مع مصالح الدول والشعوب العربية أجزاء وجملة، فأين الأمل إذاً..؟!

الشعوب العربية ذات تطلعات واحدة، والمفارقة أن الحكومات ذات تطلعات واحدة أيضاً! فالحكومات أو رموز الحكومات تتطلع إلى الإبقاء على مناصبها قدر المستطاع، وهم يتعاونون معًا من أجل هذا، وكان دالاً بل طريفًا للغاية إيواء حكومة إحدى دول جزيرة العرب للرئيس التونسى الهارب، ومحاولة إيوائها للرئيس المصري المخلوع دون جدوى. في المقابل، نجدهم يتقاعسون كل التقاعس عن احتواء الأزمات الجادة، وليس الأزمات المصطنعة التي ينعمون على الشعوب بالتظاهر بحلها.

شبكات المصالح

إذًا فالأطراف متعددة، هناك طرف يمثل العلاقات الدولية وهو طرف معقد وقاس، وهناك طرف مصالح الشعوب منفصلة ومتصلة، وهناك أيضا طرف ثالث وهو مصلحة أولئك الأفراد الذين تولوا زمام الأمور. والحكومات الغربية التي تهيمن مصالحها على القرار لا تبالي بكل تلك التفاصيل، وإنما تبالي فقط بمن يمرر أو يرعى مصالحها، فإذا كانت مصالحها تؤمنها الأفراد

الحاكمة فلا مفر من تأييدها. لكن كان على الإعلام بالطبع أن يعرض مشاهد تحافظ على صور تلك الحكومات الغربية المتغنية بالعدالة والحرية والديمقراطية...إلخ. نستطيع أن نستنتج ببساطة أن جامعة الدول العربية أصبحت مؤسسة شكلية لحماية المصالح الغربية التي يرتبط بمصالحها أولئك «الزعماء» الجالسون في مقدمات وفودهم، أما الشعوب فيتم قمعها من أجل الامتثال للأوامر.

الحقيقة أن ذلك المصير السوداوي سوف يكون المصير الحتمي لكل رابطة أو منظمة إقليمية «عربية أو إسلامية» تشرف عليها الحكومات، نفس تلك الحكومات التي رفضتها الشعوب، حتى وإن أتت الثورات العربية بحكومات أكثر ولاء لشعوبها وأقل حرصًا على البقاء في المناصب أو بالأحرى أقل حرصًا على مصالحهم الشخصية في مقابل مصالح الشعوب الحقيقية، فإن تلك الحكومات مهما أوتيت من شجاعة، لن تكون تلك الشجاعة كافية لمواجهة شبكة علاقات القوة والمصالح المحلية والدولية، إذ يصبح الاختيار بين الانخراط في تلك الشبكة أو الخراب أو ربما التهديد بالفوضى.

لقد كانت التجربة واضحة مع البرلمان المصري الذي يحظى أعضاؤه بثقة الناخبين والذي يستحوذ الإسلاميون على معظم مقاعده، وهم على ما عرفته عنهم شعوبهم من قوة وشجاعة، استطاعوا أن يصمدوا بها في مواجهة النظام السابق ومعتقلاته القاسية، لكنهم لم يستطيعوا أن يصمدوا أمام شبكة المصالح المعقدة، وهذا ليس اتهاما لهم بقدر ماهو تأكيد على مدى وحشية تلك الشبكة. وهم أنفسهم يعلمون ذلك جيداً، لكنهم يظنون أنهم يقدمون التنازلات والتواطؤات حالياً، لإحراز مكاسب مستقبلياً. لكن هذا ليس منطق شبكة المصالح التي نتحدث عنها، فشبكة المصالح «محليًا ودولياً» تعطى إحساسًا زائفا بالتمكين– لكنها لا تمكن. وبعد أن يصبح العميل ورقة محروقة أو تستنفد طاقته في خدمة مصالحها، تقوم بركله شر ركلة، وهذا ما يجب أن يتم تداركه قبل أن يفوت الأوان.

إن الحكومات في ظل هذا النظام العالمي الغابر لن تستطيع تحقيق شيء على المستوى التضامني أكثر مما حققته سابقتها فالتضامن يعني أسواقا مفتوحة.

وهكذا فإن الحكومات في ظل هذا النظام العالمي الغابر لن تستطيع تحقيق شيء على المستوى التضامني أكثر مما حققته سابقتها فالتضامن يعني أسواقا مفتوحة، ويعنى سياحة داخلية بين الأردن وتونس وبين مصر ولبنان، هذا بخلاف المليارات التي تنفق على رحلات الحج والعمرة السنوية، وقد كان ينبغى أن تنفق كل هذه المليارات في باريس أو أورلاندو! هذا بخلاف مجموعة ضخمة من الأسباب الأخرى التي قد نعرف القليل منها فقط وأقلها وأضعفها المصالح السياحية أو حتى الاقتصادية، فماذا عن العلمية أو العسكرية؟!

الإفلات من السيطرة

هل يبدو إذًا الموضوع مستحيلًا أو مستغلقاً؟! فإذا كانت الحكومات الغربية تهيمن بمصالحها على القرارات، وإذا كانت الحكومات المحلية- مهما كانت أمينة- تضطر للخضوع لسطوة الأقوى حتى وإن كان ذلك يحدث مراوغة، فإن الأمل يتلاشى تمامًا من قيام جامعة الدول العربية أو أي منظمة إقليمية أخرى موجودة أو يتم تأسيسها من أجل هدف تضامني بخدمة الهدف التضامني، لطالما أن الحكومات هى التي تشرف عليه.

تستطيع الشعوب أن تنتظم في منظمات أهلية إقليمية ذات طبيعة جديدة، وأن تقرر ما تراه مناسبا لمصالحها الحقيقية.

لكن هذا بالكاد لا يعني تلاشي الأمل تماماً، أو ضياع جدوى أي منظمة إقليمية تنشأ لهدف تضامني. فالشرط الذي يشترطه الإخفاق هو أن تكون الحكومات- التي التهمتها شبكة المصالح- هي المشرف والقائم على شؤون هذه المنظمة، فإذا غاب هذا الشرط، أصبحت إمكانية العمل قائمة، وهنا تبزغ فكرة جامعة الشعب العربي.

لقد أثبتت الشعوب العربية أنها قادرة على أن تكون أحيانًا فوق الحكومات وفوق شبكات المصالح، وعلى أن الرؤية ليست بهذه الرحابة والتفاؤل إلا أنها كانت كذلك بالفعل أحياناً.

ورأينا ارتباكا يسود المشاهد الإقليمية والدولية من جراء ما تقوم به الشعوب في الشوارع من تفكيك للسلطة المحلية المستبدة التي تمثل إحدى حلقات سلسلة المصالح الدولية أو الغربية. والآن أصبح الرهان قائما حول أيهما أقوى، أو من سوف تستوعب الأخرى، هل ستستوعب الثورات العربية ذلك النظام الدولي وتقوم بتغيير خرائطه ومنطقه؟ أم أن النظام الدولي سوف يستوعب تلك الثورات ويقوم بالتهامها ببطء، المسألة لم تحسم بعد وما يبدو على ظاهر المشهد ليس كافيا للتنبؤ.

لكن ينبغي أن يستمر العمل على نفس النهج الذي أربك به المشهد في المرة الأولى، وبالطبع هناك فرق بين النهج والآليات. فرهان المصالح الدولية يعتمد في الأساس على عدم قدرة تلك الحركات الشعبية على الابتكار، وأنها تكرر نفس الآليات ما يعنى أنها قابلة للتنبؤ بحركاتها ومن ثم الإستيعاب؛ أما الحركات الشعبية فرهانها يرتكز على عنصري المفاجأة والابتكار. فالمفاجأة هي أكثر ما يربك المشهد لكن يظل الابتكار شيئا أساسيا؛ وحينما يجتمع معًا هذان العنصران، يصبح «لا شيء» قابلا للتنبؤ، ومن ثم تتحقق أهداف تلك الحركات الشعبية.

كان السلاح الأول الذي واجهت به الثورات العربية الأنظمة والحكومات، هو سلاح الحشد العددي الذي اتسم بالشجاعة والإصرار بخلاف ما كانت تظنه تلك الأنظمة

المستبدة، ومن ورائها ذلك النظام العالمي، أن أي حشد عددي يمكن تفريغه ببساطة بالقوة والمواجهة. لكن ما اكتشفته الأنظمة أنها ارتكبت أبشع ما يمكن ارتكابه في حق المدنيين من مواجهات مسلحة في مقابل شعب أعزل، بيد أن الشعب لم ينسحب هذه المرة، وبالتالي ارتبك المشهد قليلاً، واضطر الأعمق وجودًا والأكثر تجذرًا واختفاء في شبكة المصالح للاستغناء عن الرموز المعلنة، وهذا في حد ذاته يعد انتصارا غير مسبوق.

اختلالات توازن القوى

فشبكة المصالح هذه المرة تخضع لرغبة الشعب الذي كانت رغباته دائما وأبدا مؤجلة؛ هذا الشعب الذي خرج بالملايين في الشوارع تأييدًا لموقف المنتفضين الفلسطينيين، ولم يحرك ذلك للحكومات ساكناً، تمكن هذه المرة من أن يطيح بها، ولو كان المشهد يهدد بإطاحة تلك الحكومات أيام اشتعال الانتفاضة الفلسطينية أو الاحتلال الأمريكي للعراق، لكانت الحكومات قد اضطرت لأخذ موقف مغاير تماماً، فليس أغلى على هؤلاء من رقابهم وعروشهم ومصالحهم، لكن الوضع لم يكن كذلك. ويلقى ببعض اللوم في هذا على الشعوب أيضا. لكن بنهاية المطاف، وضح أن الضغط الشعبي المتصف بالشجاعة قادر على التغلب على المصالح الفردية للرموز وعلى المصالح الاكثر تجذرًا وقوة، وتلك المصالح هي التي ذكرنا آنفًا أنها تهدد إمكانية قيام أو فعالية أي منظمة إقليمية تشكلها الحكومات العربية. فإذا كانت الحكومات غير قادرة على مواجهة ذلك لما يتمظهر أمامها من اختلالات لتوازنات القوى هي محقة في بعضها بالطبع، فإن الشعوب الطامحة قادرة على مواجهتها إذ أنها غير مرتهنة لتلك التوازنات، ولا تنتمي لهيكل أو خريطة العلاقات الكامنة وراءها. والحقيقة أن الشعوب حينما تصبح التضحيات رخيصة لديها في مقابل هدف هو أعظم وأعلى من كل تضحية، فإنها ببساطة تصبح غير قابل للتهديد والابتزاز والإخضاع.

كان السلاح الأول الذي واجهت به الثورات العربية الأنظمة والحكومات، هو سلاح الحشد العددي الذي اتسم بالشجاعة والإصرار بخلاف ما كانت تظنه تلك الأنظمة المستبدة.

تستطيع الشعوب أن تنتظم في منظمات أهلية إقليمية ذات طبيعة جديدة، وأن تقرر ما تراه مناسبا لمصالحها الحقيقية. والآن سوف توفر وسائل الاتصال الحديثة الكثير من الوقت والجهد والمال، حيث كانت تتطلب دعم الحكومات سابقاً، أما التوجهات والقرارات التي يتم اتخاذها أو تبنيها بالاتفاق والتنسيق بين تلك المنظمات، فيمكن الوصول إلى وضعها موضع التنفيذ بالتنسيق مع الحكومات، التي

أصبحت تعلم مؤخرا أن اعتراضها وتعطيلها لقرارات تلك المنظمات الأهلية، قد يودي بها كما أودى بسابقاتها من قبل. ومن ثم يضاف البعد الرابع إلى توازن القوى القائم وهو البعد الخاص بالضغط الشعبي، والذي يكتسب أثرًا أقوى من أثر شبكة العلاقات. وقد رأينا كيف كان ذلك البعد في التواصل بين الشعبين المصري والتونسي فور اندلاع الثورة المصرية. والحقيقة أن الثوار المصريين قد استفادوا كثيرًا من الخبرة التونسية في مواجهة الغاز المسيل للدموع واستراتيجيات مواجهة جنود الأمن، ولا يخفى على أحد أثر هذا.

من طبيعة هذه المسائل أنها لن تتم بـ«عفوية» الثورات أو اندفاعها وتدفقها، فإذا كانت عفوية الثورة وتلقائيتها المستعصية على الرصد والرقابة سلاحا فعالا جدا في هدم الحكومات السابقة، لكن لن يكون لها نفس الأثر في عملية البناء. إلا أنه سلاح ضغط مؤثر جدًا من أجل إضفاء القوة والشرعية والزخم الشعبي على تلك المنظمات الأهلية، بحيث تستطيع من خلالها إملاء رغباتها على الحكومات.